

# أهمية ثقافة الحكم الصالح

## في المؤسسات المالية العربية



### ■ جاسم المناعي

على ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية خصوصاً على صعيد تحرير الأنشطة المالية والتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وتزايد حركة رؤوس الأموال عبر الحدود فإن مثل هذه التطورات من دون شك تخلق تحديات كبيرة للقطاع المالي وبخاصة في دولنا العربية.

وإذا ركزنا حديثنا على موضوع الريادة والإدارة الرشيدة فإن القطاع المالي سواء على صعيد النشاط المصرفي أو على صعيد أسواق الأوراق المالية أو قطاع التأمين يحتاج إلى عمل كثير للتعامل مع هذه التحديات بكفاءة عالية وبشكل ناجح. فعلى صعيد النشاط المصرفي وعلى رغم الأوضاع الجارية التي تعتبر نسبياً صحية إلا أن أخذ الريادة والمبادرة تحتاج إلى جهود أكبر من مجرد تحقيق أرباح مرضية. إن تحقيق الأرباح وإن كان يمثل مؤشراً إيجابياً إلا أنه وحده قد لا يكون كافياً بل قد

يخفي نواحي ضعف من الصعب الانتباه إليها تحت ستار الربحية. لقد دلت دراسات أجرتها بعض المؤسسات الدولية أن بعض البنوك في باكستان أخذت تعكس أعراض مشاكل هامة بالرغم من تحقيقها الأرباح. إن أوضاعنا المصرفية تعكس كذلك، حيث إن قلة من المصارف تستحوذ على معظم موجودات وودائع القطاع المصرفي. لذلك ينبغي التنبيه في هذه الحالة إلى تجنب مزيد من التركيز من خلال عمليات الاندماج خصوصاً التي تتم ليس بغرض تقوية المصارف الصغيرة والضعيفة بل تلك التي تتم بين المصارف الكبيرة التي من شأنها زيادة التركيز المصرفي بل قد تؤدي إلى إضعاف الخيارات أمام الزبائن وقد تقود إلى حالات أشبه بالاحتكار.

على الصعيد المصرفي كذلك فإن الريادة والمبادرة تستدعي الاستعداد للمنافسة وهذا يقتضي ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة العمليات خصوصاً تحسين مستوى التنافس في أسعار العمليات المصرفية، حيث إن أسعار الوساطة المالية في المنطقة تبدو مرتفعة بعض الشيء وتحتاج إلى أن تكون أكثر تنافسية للأفراد والاقتصاد.

على صعيد الأسواق المالية فإن الريادة والمبادرة تستدعي مزيداً من التنوع للمنتجات الاستثمارية وبالتأكيد مزيداً من تطوير أسواق أدوات الدين وبالذات أسواق السندات كذلك الأمر يستدعي تطوير الأسواق الثانوية وتشجيع دور صناع السوق والتفكير جدياً في تشجيع الإدراج المشترك وحتى دمج بعض الأسواق الصغيرة نسبياً لتحقيق اقتصاديات الحجم.

أما على صعيد الإدارة والحكم الرشيد فسواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو قطاع الأسواق المالية فإن هناك كثيراً من الأمور الهامة التي يجب أن تحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام.

أول هذه الأمور هو الحرص على تجنب تضارب المصالح خصوصاً بين عضوية مجالس إدارة المؤسسات المالية وعضوية هيئات الإشراف والرقابة كذلك فيما يتعلق بالأسواق المالية فمن الضروري بمكان الحرص على فصل إدارة البورصات عن عمليات الرقابة على هذه البورصات.

كذلك يتطلب الأمر التفكير جدياً في وضع حد أدنى من المتطلبات للتأهل للإدراج في الأسواق المالية كوجود حقيقي ومنتج للشركات وأن تكون لها حد أدنى من السجل الإيجابي والمريح لكي تتأهل للإدراج. هذا كما أنه من المجدي أن يكون للشركات والمؤسسات المهمة بالإدراج تصنيف ائتماني من مؤسسات التصنيف ذات السمعة العالمية. وفي هذا السياق ينبغي تشجيع ثقافة التصنيف الائتماني التي تعزز بالطبيعة سياسة الشفافية والإفصاح.

على مستوى القطاع المصرفي فمن الضروري بمكان التأكد من كفاءة وملاءمة مؤهلات القائمين على المصارف والتأكد من التزامهم بالمعايير والممارسات المتعارف عليها دولياً سواء في مجال كفاية رأس المال أو في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذلك فإن

دور السلطات الرقابية المصرفية حاسم في مجال تطوير ثقافة الحكم الرشيد في القطاع المصرفي والمالي ولفت انتباه المسؤولين في الإدارات الرئيسية للمؤسسات المالية حول أية قصور تحتاج هذه المؤسسات إلى تلافيه. ومما يزيد من أهمية ثقافة الحكم الرشيد في القطاع المصرفي أن هذا الأمر يعتبر ضرورياً لحماية ليس فقط فئة المساهمين ولكن المودعين والعامّة، كما أن ذلك من شأنه التأثير على سمعة القطاع المالي خصوصاً والاقتصاد الوطني عموماً.

إن العمل على تحسين ممارسات الحكم الصالح في القطاع المالي عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً يقتضي أيضاً وبقدر الإمكان خصوصاً في دول المنطقة، محاولة عدم تسييس المؤسسات المالية والمصرفية وخفض تدخل الحكومات في إدارات هذه المؤسسات وذلك من خلال تقليص أو إنهاء ملكية القطاع العام للمؤسسات المالية حتى تتمكن من العمل وفقاً لاعتبارات مالية بحتة وبعيداً عن التأثيرات السياسية التي كثيراً ما تثير صعوبات وتسؤلات حول مدى قدرة هذه المؤسسات على تحقيق والالتزام بالإدارة الرشيدة وفقاً للمعايير المتعارف عليها عالمياً.

إن تحسين السمعة العالمية لمؤسساتنا المالية من خلال التصنيف الائتماني يتأثر من دون شك بالتصنيف الائتماني السيادي لدول المنطقة الأمر الذي يستدعي بذل جهود كبيرة على مستوى تحسين جودة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة درجة الشفافية والإفصاح ومحاربة الفساد إضافة إلى تحسين الممارسات السياسية التي في مجملها تمثل جزءاً لا يتجزأ من تعزيز سمعة المؤسسات وتأكيد الإدارة الرشيدة للبلد المعني.

هذا يتطلب بالطبع تأكيد الحرص على الشفافية وتوفير المعلومة التي من شأنها تعزيز الثقة. لذا فإن القبول بنشر تقرير صندوق النقد الدولي الخاص بمشاورات المادة الرابعة يمكن أن يساعد على كسب ثقة المستثمرين وإشاعة الاطمئنان حول الممارسات الاقتصادية المالية المتبعة. لا ننسى أيضاً ضرورة الحرص على إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة لما في ذلك من تأكيد الرغبة من ناحية على الارتقاء بالممارسات المالية لمستويات أفضل وللتأكيد على الالتزام بالمعايير والتشريعات الدولية من ناحية أخرى.

بشكل مختصر وبالتأكيد فإن للسلطات والمؤسسات الرقابية دور هام في تجسيد ثقافة الحكم الصالح في مجال الأنشطة المالية والمصرفية ومن الضروري بمكان وفقاً لذلك أن يتم توضيح الإرشادات الضرورية والمطلوب اتباعها في هذا الشأن كما أنه من الضروري التأكد من مجاراة مؤسساتنا المالية والتزامها بالممارسات والمعايير الدولية المتبعة في مجال الإدارة الرشيدة والحكم الصالح.

يعبر هذا المقال عن وجهة نظر صاحبه ولا يعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

■ المدير العام رئيس مجلس إدارة

صندوق النقد العربي

ابو ظبي - الامارات العربية المتحدة